

مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي (*)

روبرت كيوهان (**)

أستاذ العلوم السياسية في جامعة برنستون - نيو جيرسي.

ترجمة وقراءة: أحمد محمد أبو زيد (***)

مدير الأبحاث بالمؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية IICD - دبي.

في مقاله الأخير، شَنَّ البروفيسور روبرت كيوهان (Keohane)، أستاذ العلوم السياسية في جامعة برنستون الأمريكية الشهيرة، هجوماً شديداً على منكري التراجع الأمريكي وقيادة العالم. مشدداً على أن هذه الدعاوي قائمة على أسس غير علمية وغير موضوعية، حيث هاجم كيوهان من أسماهم بـ «معلّقي وخبراء السياسة الخارجية الموجهين» (Present-oriented Foreign Policy Commentary)، وخصّ بالذكر روبرت كاغان (الباحث في مؤسسة بروكينغز)، وروبرت ليبير (أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج تاون)، اللذين دفعتهما نزعاتهما الأيديولوجية والشوفينية إلى تشويه وليّ ذراع الحقائق بما يتناسب مع أطروحاتهما وميولهما الأيديولوجية، إذ جادل كيوهان بأن طريقة هؤلاء الكتاب كانت طريقة غير مقنعة. فقد لوحظ خلال الكتاب - والكلام لكيوهان - أن كاغان عندما يعارض رأي ما، لم يَقمُ أبداً في ردّه على ذلك بتوفير أية بيانات أو أدلة منهجية لدحض أي رأي، وبدلاً من ذلك، اعتمد على طريقة إبداء النصائح والاقتراحات، وإرفاقها بأمثلة قليلة مختارة بعناية. إن مبالغة كاغان في إنكار بعض الآراء لم يَفْقَها سوى عدم قدرته على تقديم أدلة لدحضها.

أولاً: الاستثنائية الأمريكية... وهم أم حقيقة؟

تخبرنا الخبرة التاريخية للنظام الدولي أن آفة القوى الكبرى كانت دوماً الإنكار (State of Denial)، فلم تعترف أئينا بالتراجع إلا عندما دخل الأسبارطة عقر دارهم في نهاية سلسلة

(*) في الأصل، نشر هذا المقال، في: Robert Keohane, «Hegemony and After: What Can Be Said About the Future of American Global Leadership?», *Foreign Affairs*, vol. 91, no. 4 (July-August 2012).

(**) البروفيسور روبرت أو. كيوهان، مؤسس الاتجاه الليبرالي الجديد (Neoliberalism) في العلاقات

الدولية. البريد الإلكتروني: rkeohane@princeton.edu.

abozaidahmed@yahoo.com.

الدولية. البريد الإلكتروني:

(***) البريد الإلكتروني:

الحروب البلوبونيزية، ولم تعترف روما بالتراجع إلا عندما مرّقتها القبائل الجرمانية البربرية. وحتى القوى الإسلامية في القرن الثالث عشر، أصرّ حكامها على إنكار كل حالات التراجع والانكفاء، حتى وجد آخر خلفائهم نفسه في مركب يعبر به الضفة الشمالية للبحر المتوسط إلى ضفته الجنوبية، باكياً كالنساء على ملك لم يحافظ عليه كالرجال. ومروراً بنابليون وببسمارك وهتلر والخلافة العثمانية والإمبراطورية البريطانية والاتحاد السوفياتي، ظلّ هذا الداء هو أحد الأسباب الرئيسية وراء سقوط هذه الدول «العجوز» التي تريد تحديّ حتمية الزمن، القائلة بأن لا شيء يدوم إلى الأبد.

ينتقد روبرت كيوهان بشدة منكري التراجع الأمريكي وقيادة العالم. ويشدد على أن هذه الدعاوى قائمة على أسس غير علمية، وغير موضوعية. ويعدد خمس موجات من التراجع شهدتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

في وقتنا الحالي، جاء الدور الآن على الولايات المتحدة الأمريكية لتلقى مصيرها المحتوم بالتراجع. وكما هي القاعدة، ينكر الأمريكيون أن بلادهم في تراجع. ويجادل الكثير منهم بأن أمريكا «استثناء» من هذه الحتمية التاريخية. ويسخر عالم أمريكي كبير مثل ستيفن والت (Walt) من هذا المنطق، ويجادل بأن هذا بالضبط النمط السلوكي المعتاد بين القوى الكبرى. فـ «حين يتعلق الأمر بالقوى العظمى، فإن الاعتقاد بالخصوصية

والتميّز هو القاعدة وليس الاستثناء». وينكر والت كل هذه المزاعم الخيالية، بل يجادل بعكس هذا المنطق تماماً، ويرى «أن معظم البيانات حول «الاستثنائية الأمريكية» تفترض أن قيم أمريكا، ونظامها السياسي، وتاريخها، فريدة من نوعها، وتستحق هتافات الإعجاب العالمي. كما أنها تتضمن أن الولايات المتحدة مقدر لها ومخولة في آن واحد أن تؤدي دوراً مميزاً وإيجابياً على المسرح العالمي. الشيء الوحيد الصحيح في الصورة المتاحة للذات الأمريكية ودورها العالمي هي أنها في معظمها خرافة». وينصح والت بني وطنه بما يلي: «إذا ما أراد الأمريكيون أن يكونوا استثنائيين حقاً، فيجب أن يبدأوا بالإطالة على الفكرة الكاملة لك «الاستثنائية الأمريكية» بعين أكثر شكاً بكثير».

تصل ذروة إنكار التراجع الأمريكي في المقال المطول الذي كتبه وزير الخارجية الأمريكية في مجلة **السياسة الخارجية** (Foreign Policy)، عدد تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، حين قالت: «نحن مستعدون للقيادة. أعني تماماً أن هناك من يشكّون في قدرتنا على الصمود في مختلف أنحاء العالم. لقد سمعنا هذا الكلام من قبل. في نهاية حرب فيتنام، ظهر عدد كبير من المعلقين على الساحة العالمية الذين روّجوا لفكرة أن أمريكا في حالة انكفاء وتراجع. ويتكرّر هذا الموضوع كل بضعة عقود. لكن في كلّ المرات التي واجهت فيها الولايات المتحدة انتكاسات، تجاوزناها بواسطة الابتكار والاختراع من جديد. فقدرتنا على النهوض والعودة أكبر، وهي لا تضاهى في التاريخ الحديث. وهي تنبثق من نموذج الديمقراطية الليبرالية والمبادرة الحرة الذي نطبقه في بلادنا، ويبقى المصدر الأقوى للازدهار والتقدم الذي عرفته البشرية. أسمع في كل مكان أذهب

إليه أن العالم لا يزال يتطلع إلى الولايات المتحدة لتواصل دورها القيادي. جيشنا ما زال الأقوى إلى حد كبير، اقتصادنا هو الأكبر في العالم إلى حد بعيد، عمالنا هم الأكثر إنتاجية؛ جامعاتنا ذائعة الصيت عبر العالم. ولذلك يجب أن لا نشك أبداً في أننا نتمتع في أمريكا بالقدرة على إحكام وإدامة قيادتنا العالمية والحفاظ عليها في هذا القرن، كما فعلنا في القرن الماضي».

هذا الخطاب يذكر القارئ بخطابات الاستعماري الشهير من الحقبة الفيكتورية (الحقبة الذهبية للهيمنة البريطانية) في القرن التاسع عشر بالمرستون، الذي أراد إعادة تنظيم العالم من جديد على هوى لندن، وليس كخطاب لوزير خارجية دولة غالباً من كان ينظر إليها باعتبارها أرض الحرية ووطن الشجعان، دافعت كثيراً عن الحريات وحقوق الإنسان (رغم انتهاكاتها المريعة لها كذلك)، وليس كإمبراطورية رومانية بعثت من جديد.

ثانياً: الموجة الخامسة من التراجع الأمريكي

في الآونة الأخيرة، ازدادت الادعاءات التي تجادل بأن الولايات المتحدة تمر بنوبة أخرى من التراجع، وهي الموجة الخامسة خلال العقود الستة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وفقاً لعالم السياسة الألماني جوزيف جوفي. والنوبة الأخيرة من التراجع الأمريكي تنبع - وفقاً للقائلين بها - بسبب قوة الصين الناهضة، وتعاقب المشاكل الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تعانيها الولايات المتحدة. وكما في الماضي، فقد نتج من موجة التشاؤم هذه موجة مضادة من التفاؤل الدفاعي، تقول إن قيادة وتفوق الولايات المتحدة عالمياً ما زالت مستمرة.

طبقاً لجوزيف جوفي (Joffe)، فقد مرت القوة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بخمس موجات من التراجع؛ موجة كل عشرة سنين، أو هكذا رُوِّجَ مؤيدو هذه التكهّنات:

١ - كانت **الموجة الأولى** في أواخر الخمسينيات، وقت ما عرف بـ «صدمة سبوتنيك» في إشارة إلى فجوة التقدم في صناعة الصواريخ وحرب النجوم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وهو السباق الذي كانت الريادة فيه للأخيرة. وكان من آثار هذا التخوف هو الرئيس جون كينيدي خلال حملته للترشح إلى الرئاسة عام ١٩٥٩.

٢ - ظهرت **الموجة الثانية** في أواخر الستينيات، وذلك على أثر الفشل الذريع الذي منيت به الولايات المتحدة جراء حرب فيتنام، وتمدد النفوذ السوفياتي عبر العالم، حتى وصل إلى جنوب حدود الولايات المتحدة بثمانين ميلاً (كوبا)، حتى إن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، ووزير خارجيته (في ما بعد) هنري كيسنجر قاما بنعي العالم الثنائي القطبية، وتوقعاً بزوغ نظام دولي خماسي القوة بدلاً من اثنين، وذلك عقب بزوغ الصين كقوة نووية، واليابان كقوة اقتصادية وأوروبا.

٣ - بدأت **الموجة الثالثة** في نهاية السبعينيات، وتحديدًا مع خطاب الرئيس كارتر الشهير عن «أمريكا المريضة»، وحديثه عن «أزمة الثقة التي تنخر في قلب وروح الأمة» التي ظهرت عقب الانخفاض الكبير الذي أصاب قيمة الدولار، وارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة جداً لتصيب الاقتصاد الأمريكي بشدة، وذلك تأثراً بالقوة الاقتصادية اليابانية، التي بات الكثير من المعلقين (وربما أشهرهم عزرا فوغيل (Vogel)) يعتبرها القوة الاقتصادية الرقم (١).

وبعد عقد تقريباً (وتحديداً في عام ١٩٨٧) أصدر بول كيندي كتابه المرجعي **صعود وانهيار القوى الكبرى**، الذي تنبأ فيه بأقول نجم الولايات المتحدة، بسبب ما أسماه بـ «التوسع المبالغ فيه» (Overextension) في الخارج، والـ «التبذير والتهتك» (Profligacy) في الداخل، حيث لاحظ كيندي أنه بسبب تعاظم حجم المصالح والالتزامات الأمريكية في ما وراء الحدود، التي زادت عن حدود القوة التي تستطيع بها أمريكا توفير الحماية لهذه المصالح، فقد باتت الولايات المتحدة غير قادرة على دفع فاتورة الدفاع عن مصالحها وقيمها التي تحاول نشرها عبر العالم، كما كانت عليه قبل عقود خلت.

٤ - بزغت **الموجة الرابعة** في منتصف التسعينيات، وتحديداً عندما تحدّث العالم جون غراي من جامعة أكسفورد في محاضرة عامة، عن أن «أمريكا لم تعد تمتلك أو تحوز أية ثقافة جمعية مشتركة يمكن ملاحظتها، فقد تحولت أمريكا، بفعل التنوع العرقي والإثني غير الخاضع للتحكم الحكومي، إلى ساحات قتال، وهو ما يعدّ تراجعاً في مكانتها»، حيث بات التفسخ الذي يصيب النسيج الاجتماعي الأمريكي (كأحداث لوس انجلوس عام ١٩٩٦، وعودة الشعور العنصري ضد السود والصفرة والحمرة، في إشارة إلى الأمريكيين من أصل أفريقي وصيني / كوري ولاتيني بالترتيب)، الأمر الذي دعا البعض (مثل الراحل صاموئيل هانتغتون) إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة تواجه أزمة هوية، ناتجة من التعدد الإثني والعرقي، قد تؤثر جداً في استقرار وأمن الولايات المتحدة في الداخل، وبالتالي في مكانتها وقيادتها للعالم.

٥ - أما **الموجة الخامسة**، فقد ظهرت بجلاء عقب الأزمة المالية العالمية التي ضربت أمريكا أولاً، ثم بقية دول العالم في عام ٢٠٠٨. وهو ما دعا بول كيندي إلى أن يعاود طرح مقولته التي كان قد أطلقها منذ عقدين عن التوسع المفرط المصاحب للإنفاق العسكري المهول، والمتمثل في النفقات الموهلة التي صرفت في حربي العراق وأفغانستان، سعياً وراء الانتقام والاستحواذ على منابع النفط، من دون حساب لعواقب التدخل والاحتلال الأمريكي لبلدان أجنبية. وهو الأمر الذي كلف الخزانة الأمريكية (وبحسب أرقام محافظة) ما يقارب ٣ تريليونات دولار، جاءت على حساب الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم والبحث العلمي والحد من الفقر (يوجد في الولايات المتحدة حوالي ٦٠ مليوناً يعيشون تحت خط الفقر). على الجانب الآخر، تمّ استفحاش حجم التبذير الداخلي المصاحب بغياب القوانين والرقابة، وكتب جوزيف جوفي معلقاً «إن الخاسر الأكبر هو العم سام... الغبي»، الذي يبدو الآن أن القوة تتحرك من بين يديه، متجاوزة أوروبا والغرب عموماً، لتستقرّ في آسيا، وفي الصين الصاعدة تحديداً، التي تعتبر لدى الكثيرين السبب الرئيسي وراء بزوغ الموجة الخامسة من التراجع الأمريكي.

ثالثاً: بعض الحقائق عن القيادة

يرى كيوهان أنه قد يكون من المفيد الإشارة إلى بعض الأمور ذات الصلة بمستقبل الدور الأمريكي العالمي، التي تجاهلها (عن عمد وجهل) المؤلفون، وهو ما قد يسهم في مساعدتنا على تقييم حالة القوة الأمريكية المعاصرة بصورة علمية وأكثر منطقية مما طرحها كاغان وليبير، وهذه الأمور هي:

١ - إنه في ظل غياب وجود قيادة عالمية، فإن السياسة العالمية تعاني مشاكل العمل الجماعي، حيث تحاول كل دولة أن تخفف من أعبائها وإلقتها على ظهر الآخرين. ومن دون منظومة تحالفات أو مؤسسات دولية تساعد في توفير الطمأنينة، فإن الشك وعدم التيقن من نوايا الدول الأخرى سيؤدّ المضلات الأمنية، حيث ستسود الريبة في التعامل بين الدول وبين بعضها البعض. وعلى ذلك، فوجود قيادة عالمية في الواقع أمر ضروري لتعزيز التعاون، الذي يعتبر دوره ضرورياً لحلّ المشاكل العالمية، بداية من الحروب، وحتى التغيير المناخي.

٢ - إن أفضل الطرق لممارسة القيادة بأكبر قدر من الفعالية يتم من خلال خلق المؤسسات المتعددة الأطراف، التي تساعد الدول على تقاسم المسؤوليات والأعباء. وإذا كانت مثل هذه المؤسسات لا تنجح دوماً في تحقيق أهدافها أو القضاء على الخلافات بين أعضائها، إلا أنها بكل تأكيد تجعل التعاون الدولي سهلاً، وتساهم في تقليل أعباء القيادة. ولعل هذا ما يفسر حجم الاستثمارات الكبيرة التي ضختها واشنطن وغيرها من العواصم طوال العقود الستة الأخيرة في عملية إنشاء وصيانة المؤسسات الدولية.

يجادل كيوهان بأن ما يخيف
معلّقي ومراقبي السياسة
الخارجية الأمريكية في
الحقيقة، ليس الإحباط
أو التهديدات الراهنة، وإنما
احتمال تراجع/سقوط أمريكا
على المدى البعيد.

٣ - من المعلوم أن القيادة عملية مكلفة، وأن الدول التابعة غالباً ما تميل إلى التهرب من مسؤولياتها وتحمل أعبائها، وهو ما يعني أن الأعباء التي يتحملها القائد من المرجح تزايدها مع مرور الوقت، ومن دون تشجيع لجهود تقاسم الأعباء، فإن القيادة لا يمكنها الاستمرار.

٤ - عدم اهتمام العامة في الدول الديمقراطية (مثل الولايات المتحدة) بالشؤون السياسية عامة، والشؤون الخارجية على وجه الخصوص، حيث يركّز العامة (الناخبون) جلّ اهتمامهم على ضغوط ومشاكل اجتماعية داخلية - مثل استحقاقات الرعاية الاجتماعية، وخفض الضرائب - ويعطون الأولوية لمطالب الإنفاق العسكري والشؤون الخارجية؛ وهو ما يعني أنه في ظل غياب وجود تهديدات مباشرة، فإن رغبة الجمهور في الاستثمار في القيادة الدولية سوف تميل إلى الانخفاض. والنتيجة الطبيعية لهذه النتيجة هو أن المدافعين عن التدخل الدولي لديهم ميل إلى المبالغة في تصوير حجم التهديدات الخارجية من أجل الحصول على الاهتمام والموارد اللازمة لتحقيق أهدافهم. ولعل ما جرى أثناء الحرب الأمريكية على الإرهاب (٢٠٠١ - ٢٠١٠)، ومن قبله الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي (١٩٤٥ - ١٩٨٩)، لهو خير دليل على ما أسماه جون فيدل وناعوم تشومسكي بـ «خلق التهديد الوهمي».

٥ - مع معرفتنا بأن النظم الاستبدادية أقل استقراراً من النظم الديمقراطية، وهو ما يعني كذلك أن النظم الاستبدادية أقل التزاماً واحتراماً لسيادة القانون والإجراءات المقبولة دولياً في عملية تغيير القيادات، فإن ذلك سيكون سبباً جوهرياً في خلق أزمات سياسية داخلية متكررة

داخل هذه الأنظمة، على الرغم مما قد يبدو اتساقاً موحداً في الواجهة. ويمكن النظر، مثلاً، إلى أزمة القيادة في الصين خلال فصل الربيع الماضي، عندما تم احتجاز سياسي كبير، مثل بوش لاى وزوجته، إذ إن النظم الاستبدادية تعوق القيادة عن العمل بحرية وكفاءة ومسؤولية.

٦ - طبقاً للبيانات السياسية والعسكرية والاقتصادية، بات من المعلوم أنه من بين أغلبية الديمقراطيات في العالم اليوم، كانت الولايات المتحدة بمفردها هي الطرف الذي يمتلك القدرة المادية والوحدة السياسية لممارسة دور قيادي عالمي متناسق، إلا أنها بدت غير قادرة على مواجهة ومعالجة الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها. هذه المفارقة تتضح من وجهة نظر كيوهان في النظر إلى متغيرات وتقييمات، مثل الحجم الجغرافي، وحجم الشباب من إجمالي التركيبة السكانية، والتنوع السكاني، والاستقرار ودرجة انفتاح المؤسسات السياسية، والحوافز التي يخلقها النظام الاقتصادي المحلي بتشجيع الابتكار؛ وكلها تشير إلى أن المجتمع الأمريكي لا يزال هو الأكثر إبداعاً وتنافساً في العالم. ولكن، من ناحية أخرى، ما زال لدى الولايات المتحدة مشاكل داخلية كبرى، مثل الصراعات الحزبية المحتدمة، التي تحول دون معالجة هذه المشاكل. ولعل فترة إدارة الرئيس بوش الابن تمثل خير دليل على تأثير التنزع الحزبي في فاعلية السياسة الخارجية الأمريكية، وهو الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً على استمرار قيادتها في الخارج.

رابعاً: الإنكار لن يفيد

إن ممارسة دور المهيمن في السياسة الدولية، في رأي كيوهان، ليس بالمهمة اليسيرة أو السهلة. فحتى الدول الكبرى، تقوم بتجاهل المشاكل التي لا تستطيع حلها، وتتحاشى الموضوعات التي لا تفضل التعامل معها. ويجادل كيوهان بأن ما يخيف معلقى ومراقبي السياسة الخارجية الأمريكية في الحقيقة ليس الإحباط أو التهديدات الراهنة، وإنما احتمال تراجع/سقوط أمريكا على المدى البعيد. ولكن، مستعيراً جملة ماكبث، بطل رواية شكسبير الخالدة، بعد رؤيته للسحرة التي كان لا يصدق بوجودها «الخوف الحقيقي أقل وطأة من المتخيل»، يقول إن المحللين الأمريكيين يخشون من عقبات تراجع مكانة دولتهم من اعتبارها دولة عظمى (Superpower) إلى أن تكون دولة عادية (Ordinarily State)؛ وهو الأمر غير المقبول من وجهة نظرهم، نظراً إلى إيمانهم العقيدي بأن هذه الدولة لها مهمة إلهية ورسالة عليا لهداية وتنوير البشرية (باعتبارها مدينة الله على التل)، وهو الأمر الذي يملى عليها أن تقود العالم، ولا تنقاد. وبالتالي يصّر مثل هؤلاء المعلقين والكتاب في حالة إنكار للتراجع الذي يصيب القوة الأمريكية على «أن مشكلة الولايات الأمريكية الأساسية في نظر دبلوماسي مخضرم، مثل كيشوري محبوباني، المندوب السابق لسنغافورة في الأمم المتحدة، هي أنها، بشكل محزن، ما زالت تحكم دوائرها الفكرية والسياسية نخبة تحتفي بالهيمنة والتفوق الغربي، وترفض الاعتراف بتراجعها، وتصرّ على إنكار صعود الآخرين».

يعتبر أحدث مثالين لنبرة معاداة التراجع الأمريكي (Anti-declinst) هما اللذان قدمهما كلٌّ من روبرت كاغان (Kagan) في كتابه الأخير: **العالم الذي صنعه أميركا** (The World America Made)، وكذلك روبرت ليبير (Lieber) في كتابه الأخير: **القوة والإرادة في المستقبل**

الأميركي (*Power and Willpower in the American Future*)، حيث يقدم هذان الكاتبان بعض النقاط المقنعة في تحليلهما لماضي وحاضر ومستقبل النظام العالمي الذي أوجدته الولايات المتحدة. لكن يعيب كيوهان عليهما، انطلاقاً من كونه أحد مؤسسي الاتجاه الليبرالي المؤسسي في نظرية العلاقات الدولية (Neoliberal Institutionalism)، عدم اهتمامهما الكافي بدور ووزن المؤسسات المتعددة الأطراف، وتأثير عوامل القوة المادية في تقييماتهما لهذا النظام، ومن جانب آخر، ثقتهم المفرطة في طرح تأكيدات حول شكل المستقبل، وهو الأمر الذي سيحد من قيمة هذين الكتابين باعتبارهما يقدمان تقييماً للسياسة العالمية المعاصرة، في حال ثبوت ضعف منطقهما وعدم صحة أطروحاتهما، وهو بالضبط ما فعله كيوهان خلال هذه الدراسة.

خامساً: روبرت كاغان: الوطنية لا تفيد

يجادل كاغان في كتابه بأن الولايات المتحدة قد أدت دوراً أساسياً في خلق وتصميم النظام الدولي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو النظام الذي اتسم بندرة وقوع الحروب الكبرى بين القوى الدولية، ونمو الاقتصاد العالمي بمعدلات غير مسبوقه، وتضاعف عدد المجتمعات الديمقراطية في العالم أربع مرات. ويرى كاغان أنه لولا وجود الولايات المتحدة ما كانت تحدث هذه الإنجازات، ويدعي بأنه إذا لم تكن الولايات المتحدة هي قائدة النظام الدولي، فإن العالم سيصبح أقل جاذبية وقبولاً عما هو عليه الآن، حيث ساعدت هيمنة الولايات المتحدة على تعزيز السلام والازدهار ودعم التحرر السياسي. وعليه، يرى كاغان أن القوة الأمريكية لا تزال مهمة من أجل الحفاظ على النظام العالمي.

في رأي كيوهان، ينتمي كتاب كاغان المعنون: **العالم الذي صنعه أميركا** إلى نوعية الكتب الواقعية الكلاسيكية، التي تقدم قراءة تقليدية للسياسة العالمية، من خلال التركيز على مصادر وأشكال توزيع القوى في النظام الدولي، والطرق التي تفسر وتحدد بها الدول مصالحها. منطقاً من الفرضية الواقعية القائلة إنه بسبب عدم وجود حكومة عالمية مشتركة تقوم بتطبيق وتنفيذ القواعد القانونية، وتفرض الأمن والنظام، فإن طريقة عمل النظام العالمي تعتمد على المساومة، التي عادة ما تتضمن أسلوب التهيب والترغيب (الحوافز والعقوبات)، وهذه التهديدات تجعل الصراع محتمل الحدوث بين الدول. وأخيراً، فإن النظم الدولية التي لا تهيمن عليها قوة عظمى واحدة، من غير المتوقع أن تستطيع الحفاظ على السلام لفترة طويلة (نظرية الاستقرار بالهيمنة (Hegemonic Stability)).

ويتنقد كيوهان تجاهل الكتاب للتطور الذي شهدته أدبيات المدرسة الواقعية منذ الثلاثينيات من القرن المنصرم، على أيدي علماء، مثل إدوارد هربرت كار (Carr)، وهانز مورغانثو (Morgenthau)، وأخيراً على أيدي كينيث والتز (Waltz)، وآراء المعارضين لهذه المدرسة، مثل جون إيكينبري (Ikenberry)، وجوزيف ناي (Nye)، وهو السبب في ضعف مستوى الكتاب وحججه.

على هذا الأساس، فإن كتاب كاغان يعتبر من نوعية الكتب التي تقدم تحليلات تقليدية للسياسة الدولية والسياسة الخارجية الأمريكية، وهو مليء بالكثير من الانتقادات المغرضة

والمتحيّزة، والقليل من الحجج والأطروحات. وينتقده كيوهان بسبب عدم محاولته الانخراط بصورة جدّية في تحليل القوة العسكرية للولايات المتحدة، وما هو حجم القوة التي تحتاج إليها للحفاظ على دورها القيادي والمركزي، في تحالف مع الديمقراطيات الأخرى، من أجل إقامة نظام عالمي مستقرّ، أو ما أسماه جوزيف ناي «القوة الناعمة» التي تساهم، بالتزامن مع القوة المادية «الصلبة»، في تدعيم نفوذ الولايات المتحدة.

سادساً: المحافظون الجدد في مواجهة الليبراليين المؤسّساتيين

ينكر كاغان أطروحات الليبراليين المؤسّسين الجدد، مثل كيوهان وناي وايكنبري، ويجادل بأن الدول الأخرى لم تتقبّل هيمنة الولايات المتحدة، ليس بسبب هذه الأطر المؤسّساتية، وإنما لأنهم يوافقون على القيم والأهداف الأمريكية ويعشقونها، ويعتقدون أنهم في حاجة إلى القوة الأمريكية لتدلهم على الطريق القويم.

يستخفّ كاغان بدور الأمم المتحدة، ويتجاهل دور قوات حفظ السلام التابعة لها،

يستنتج كيوهان أن المشكلة المركزية مع نوعية الكتب التي تنكر التراجع الأمريكي، تكمن في عدم قدرتها على التمييز بين ما هو معروف، وما هو مجهول، أو الخلط بين الأمرين يضلّ القراء.

والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ويصرف النظر عن الاتحاد الأوروبي. إلا أن سعيه إلى دحض رؤى وأطروحات المؤسّساتية لم يتعدّ - وفقاً لكيوهان - جملة واحدة، يقتبسها كيوهان بالكامل كمثال على أسلوب كاغان في الجدل: «كل الجهود الداعية إلى تسليم عملية صون السلم والأمن الدوليين إلى هيئة دولية تتمتع بسلطة أكبر مما تتمتع بها الدول، أو بالاتكال على أن الدول ستلتزم بالقواعد الدولية، بغضّ النظر عن أن بوسعهم التهرب من ذلك، قد باءت بالفشل».

يرى كيوهان أن كاغان تغاضى عن الحقيقة القائلة إن مجلس الأمن الدولي بات يعمل دائماً في ظل وجود حق النقض الذي تتمتع به الدول الخمس الدائمة العضوية، والذي تبين أنه لم تكن هناك أية جهود لمنح هذه المؤسسة سلطة أعلى من تلك الدول. كما لم يلاحظ أو يلمّ كاغان (كالمعتاد) بالأدبيات والدراسات الواسعة النطاق، التي حاولت تبين واستكشاف كيف يمكن للدول استخدام وتوظيف مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل تحقيق مصالحها، وليس [تسليم] القوة إلى هذه المؤسسات.

في ردّه على هجوم كاغان، ينتقد كيوهان تكتيكات كاغان الخطابية، التي تؤكد أن بعض التوجّهات أو الأوضاع السياسية «حتمية» (Inevitable) أو «لا رجعة فيها» (Irreversible). ولعل المثال على ذلك ادعائه بديمومة النظام الدولي الليبرالي الذي دشنته الولايات المتحدة، وانتشار وتوسع الديمقراطية، ونهاية الحرب الكبرى، وأخيراً الإحياء بأن تابعين وحلفاء الولايات المتحدة يؤمنون بما يسمّى بـ «التعددية القطبية المتناغمة» (Multipolar Harmony). يرفض كيوهان هذا المنطق العقيدي/التبشيري، ويجادل بأن أكثر الافتراضات قبولا بين علماء

العلاقات الدولية اليوم تناقض وترفض هذه الرؤية. فمن المتفق عليه الآن هو القول إن عالم السياسة هو عالم يسوده شعور متأصل من عدم اليقين، ومن ناحية أخرى هو عالم يتسم بالغياب الفطري/الطبيعي للانسجام بين الوحدات الموجودة فيه. وبناء على ذلك، فإن الجميع قد اتفق على أنه لا يوجد شيء في عالم السياسة يدعي «أمر لا مفر منه» أو بأن الانسجام فعلياً «غير موجود».

ويرى كيوهان أن الاعتراف والاتفاق على أن حالة الفوضى الدولية هي القاعدة، هما اللذان يفسران الانهماك الشديد من جانب علماء السياسة، وإنفاق الكثير من الوقت والجهد في سعيهم ومحاولتهم معرفة أسباب خلق وإدامة السلام والتعاون بين الدول. فلو كانت السياسة الدولية حالة يسودها التعاون والتناغم، فما الحاجة إلى القلق من التراجع أو الصعود، ما دام التعاون هو السائد. وارتباطاً بهذا المنطق، فإن كثيراً من المعلقين المطلعين يرون أن المؤسسات المتعددة الأطراف نشأت عن هذه الأعمال العلمية بغرض توفير كل الدعم المهم للنظام العالمي المعاصر. وتشير هذه الدراسات إلى دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وتعزيز الأمن، والبنك الدولي في تعزيز التنمية، وصندوق النقد الدولي في تعزيز الاستقرار المالي، ومنظمة التجارة العالمية في تعزيز التجارة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في المساعدة على تحقيق السلام والوحدة في قارة سادها الصراع والحروب لقرون.

سابعاً: روبرت ليبير: لا قيادة من دون مؤسسات

يعترف كيوهان بأن كتاب ليبير يعتبر محاولة توثيقية جيدة (بحكم خلفيته الأكاديمية) لتوضيح أخطاء القائمين بالانحدار الأمريكي (مثل المؤرخ الشهير بول كيندي الذي جادل في عام ١٩٨٧ بأن الولايات المتحدة تعاني ما أسماه بـ «التوسع الإمبراطوري المفرط» Imperial Overextension)، وكذلك هنري كيسنجر الذي كتب في عام ١٩٦١ أن «الولايات المتحدة لا تستطيع تحمّل انحدار آخر، مثل ذلك الذي اتسمت به الخمسة عشر عاماً الماضية»، حيث أورد روبرت ليبير بيانات مفيدة عن حجم الإنتاج الاقتصادي النسبي للدول الكبرى، لدعم أطروحته، وهو الأمر الذي لقي استحساناً من مؤيديه ومعارضيه، تقديراً لما قدمه من جهد.

إلا أنه يرى أن هذا الكتاب يتوافق إلى حد كبير مع كتاب كاغان، بحكم توجّهات ليبير المحافظة والشفوفينية، حيث يبدأ ليبير كتابه بالقول إنه: «من المهم جداً الحفاظ على القيادة [الأمريكية] في الأمور [الدولية]»، ويجادل بأن البديل للقيادة الأمريكية هذه «أن يكون العالم أكثر اضطراباً وخطراً».

ويهاجم ليبير كذلك دور المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف، ومع ذلك، عانت أطروحته العيوب ذاتها التي عاناها كاغان، حيث وسم ليبير التعددية بعدم الفعالية بصورة عامة، مركزاً على حالات الفشل، ومتجاهلاً ومقللاً من حالات النجاح، سواء في مجال حفظ السلام، والتجارة، أو منع انتشار الأسلحة النووية. فقد ازدرى عمليات حلف «الناو» في كوسوفو عام ١٩٩٩، وليبيا في عام ٢٠١١، وجادل، على سبيل المثال، بأن العروض العسكرية السابقة لحلف «الناو»

عانت كثيراً «قيوداً عسكرية وتكتيكية»، وأشار إلى أن «الهجمات الأولية كانت أقوى وأكثر حسماً»، وقد حققت نجاحاً أسرع في حالة ليبيا مقارنة بكوسوفو. يرد كيوهان بالقول إنه حتى لو كان ذلك صحيحاً، فإن هذه الانتقادات، مقارنة بالإنجازات والنتائج التي تحققت وحظيت بالشرعية الدولية في كلتا الحالتين، تعتبر صغيرة نسبياً. لكن ليبير (كما كاغان) لديه صعوبة في الاعتراف بأن هذه الحالات تضاف إلى سلسلة نجاحات التعددية المؤسسية، وليس ضدها.

ثامناً: المعلوم والمجهول في مآلات القوة الأمريكية

بصرف النظر عن مدى أصالة وأهمية الأسئلة وخصوصيات الجدل حول التراجع الأمريكي، يستنتج كيوهان أن المشكلة المركزية مع نوعية الكتب التي يقدمها معلقون ذوو توجهات بعينها (يعتبر كاغان ليبرالياً ومحافظاً، وليبير يمينياً) تكمن في عدم قدرتها على التمييز بين ما هو معروف، وما هو مجهول، إذ إنهم بخلطهم بين الأمرين ينتهي بهم الأمر إلى تضليل القراء بدلاً من تنويرهم.

ويقر كيوهان بأن بعض الأمور التي لا نعرفها عن السياسة الدولية لا تقل أهمية عما نعرفه بأي حال. ويجمل كيوهان أهم النقاط/المتغيرات التي لا نعرفها عن السياسة الدولية في ما يلي:

– هل ستمكن القوى الكبرى في النظام الدولي، وخصوصاً الصين، من الحفاظ على تماسكها الاجتماعي والسياسي، وتجنب الانخراط في حرب أهلية، كتلك التي شهدتها جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق؟

– هل سيتم تصحيح منابح عدم الاستقرار في منظومة الاقتصاد العالمي التي أنتجتها الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، أم سيتم إنكارها والسير قدماً على طريق الهلاك والفوضى، من دون إصلاح آليات عمل السوق وتقوية آلية الرقابة والمحاسبة، التي ستمنع عودة العالم المعاصر إلى العصور الوسطى بلغة نيل فيرغسون؟

– هل سيكون لدى الأنظمة السياسية المتعصبة والأيديولوجية، مثل إيران وكوريا الشمالية، من الدراية لكي تضبط سعيها إلى تطوير الأسلحة النووية، وعدم التهور في استخدام هذه الأسلحة ضد جيرانها، كما في حالة إسرائيل وإيران، والتصرف بحكمة في الأزمات التي ستواجهها بما لا يعرض الجميع لخطر محرقة نووية جديدة؟

– هل سيتم الحفاظ خلال العقود القليلة القادمة على التحول الديمقراطي في العالم ومحاباته ورعايته، أم ستكون هناك ردود فعل وحركات معادية للديمقراطية تقودها دول غير ديمقراطية أو لديها نموذج ناجح غير ديمقراطي مثل الصين؟

– أما أهم القضايا التي يجب مناقشتها، فهي: هل يمكن للولايات المتحدة (كمجتمع) أن تستجمع تماسكها السياسي وتوحد إرادتها لوضع وتنفيذ استراتيجية قيادة عالمية مستدامة في القرن الحادي والعشرين، أم أن المجتمع الأمريكي لن يصمد في وجه التحديات التي ستواجهه؟

خاتمة

يرى كيوهان أن كلا المعسكرين (المؤيدين للتراجع ومنكريه) من المعلقين الأيديولوجيين، يميلون إلى مزج المعرفة والتكهن بالمتغيرات من أجل دعم استنتاجاتهم بصورة مزاجية أكثر من اعتمادهم على أدلة منهجية أو منطق مقنع، وهو ما يجعل من الصعب أخذ توقعاتهم وأطروحاتهم المغالى فيها على محمل الجد. وعلى عكس المعلقين والمراقبين، يعتقد كيوهان أن العلماء (علماء السياسة) حريصون على ملاحظة درجة عدم اليقين التي تتسم بها السياسة الدولية، وارتباط ذلك بالاستدلالات التي سيتم التوصل إليها، وبالتالي، فهو ينصح هؤلاء الكتاب بأن يحذوا حذو العلماء، وذلك عن طريق المزج بين ما نعرفه وما لا نعرفه. وعدم توقع أي شيء... خصوصاً حول شكل المستقبل، فالمنجمون كاذبون... ولو صدقوا.

إننا سنزيد القارئ من الشعر بيتاً، ونقول إن مستقبل القيادة الأمريكية للعالم، والسياسة الدولية بوجه عام، سيتوقفان على عدة متغيرات رئيسية، سيتحدد على أساسها شكل وطبيعة النظام الدولي خلال العقد القادم. ومن هذه المتغيرات:

● **مستقبل العلاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي:** كما تحدّد مستقبل النظم الدولية السابقة من خلال طبيعة العلاقات السائدة بين الأقطاب الدولية، سواء بالصراع أو بالتعاون، فإن مستقبل القيادة والهيمنة الأمريكيتين على العالم لن يكون استثناء من هذه القاعدة. من المعروف أن السياسة الدولية هي في الأساس «سياسات قوى» (Power Politics)، وعلى هذه الأساس فإن المحدد الرئيسي وراء استدامة أو انحسار القيادة الأمريكية، هو طبيعة تدخلات ومخرجات العلاقات الأمريكية ببقية القوى الكبرى، وتحديدًا بالصين. فإذا نجحت الولايات المتحدة في احتواء الصين، وتقيد حرية حركتها وانغماسها في الشؤون الدولية، فإنها ستنجح في إدامة عمر قيادتها للعالم. والعكس صحيح أيضاً، فإذا توسعت الصين، وتعمّق حجم انغماسها وتدخلها في الصراعات الدولية، فإن التاريخ يعلمنا أن القوى الشابّة/الصاعدة تطرد القوى القديمة/العاجزة من القمة، وتتولى هي القيادة. ومثلما فعلت واشنطن ستفعل بكين في المستقبل.

● **مستقبل الطاقة والصراع حول الموارد:** باعتبار أن الولايات المتحدة تعتمد في الأساس على استيراد أكثر من نصف احتياجاتها من مصادر الطاقة، فإن مستقبل الهيمنة والقيادة الأمريكية للنظام الدولي ستتوقف على مدى نجاحها في توفير المصادر الكافية لإدامة تقدمها وتفوقها الصناعي والاقتصادي. إن تزايد الطلب الأجنبي على موارد الطاقة الطبيعية (خاصة الصين والهند واليابان، ناهيك عن أوروبا) المصاحب في الوقت نفسه لقلّة عدد المعروض منه في الأسواق العالمية، جعل القوى الكبرى تبدأ سباقاً جديداً من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية ومناطق استخراجها. وكانت أولى حلقات هذا السباق في الشرق الأوسط (حربي العراق وأفغانستان). وتشهد وتيرة هذه الحرب بين أمريكا والصين الآن في مناطق مثل أفريقيا وآسيا الوسطى، وحتى الشرق الأوسط. إن حاجة أمريكا اللامتناهية إلى النفط، وبسبب قلّة مخزونها الاحتياطي والاستراتيجي منه، يدفعها دفعاً إلى السيطرة على مناطق

استخراجه، وهو ما يعني الدخول في مغامرات عسكرية مكلفة وخطرة، بما لا تتحمّله الخزّانة الأمريكية، ولا المواطن الأمريكي العادي. وما لم تتوصل الولايات المتحدة إلى بديل للنفط، فإنّها ستواجه مستقبلاً غامضاً.

● **موضوع الأمم المنهارة:** إذا كانت للقيادة الدولية امتيازاتها، فلها بالتأكيد التزاماتها وأعباؤها. ولعل من أهم أعباء القيادة هو الاهتمام بالدول الصغيرة والضعيفة، والحيلولة دون فشلها وانهيائها، حيث أثبتت التجربة التاريخية أنه بسبب حالة الاعتماد المتبادل المركّب، وحرية التنقل والتجارة، وحركة البشر ورؤوس الأموال، والتكنولوجيا العسكرية، بات ما يحدث في أي جزء من العالم يؤثر في أوضاع واستقرار القوى الدولية. ولعل أفضل الأمثلة على ذلك أفغانستان، تلك الدولة المنهارة (Failed States) التي تبعد عن واشنطن حوالى ٣٠٠٠

ميل، إذ بسبب تردّي أوضاعها التنموية والاقتصادية أصبحت تمثل ملاذاً وبيئة خصبة لإيواء الإرهابيين، الذين نجحوا - بتوظيف التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة - في مهاجمة المدن الأمريكية وتدميرها إلى حدّ كبير، وبثّ الرعب في قلوب مواطنيها، بصورة لم تقم بها قوى عظمى نووية، مثل الاتحاد السوفياتي السابق. إن معالجة مشاكل الأمم المنهارة،

إن المحدد الرئيسي وراء استدامة أو انحسار القيادة الأمريكية هو طبيعة مدخلات ومخرجات العلاقات الأمريكية ببقية الدول الكبرى، وتحديدًا الصين.

والإسهام في بناء مهام الأمم، سيكون بلا شك خير داعم لإدامة قيادة أمريكا للعالم. ولكن السؤال الآن، هو: هل في ظل الأزمات الاقتصادية المتأصلة في النظام المالي والمصرفي الأمريكي ستتحمل أمريكا أعباء قيادتها، أم أنها ستتكفئ على ذاتها، كما فعلت بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية، مسلّمة الراية إلى قوى دولية أغنى وأكثر استعداداً للمساهمة في تبوؤ وتحمل هذه الأعباء؟

● **التطور التكنولوجي:** من فضائل الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم الآن أنها ساهمت إلى حدّ كبير في تقليل حجم الفجوة المعرفية بين القوى الكبرى، بحيث أصبح التفوق التكنولوجي الآن يعني في الأساس تفوقاً «نوعياً»، وليس تفوقاً «كمياً»، كما كان أثناء الحرب الباردة وما سبقها. وسيعني ذلك أن الولايات المتحدة وتفوقها وهيمنتها العلمية والتكنولوجية ستكون محل توازن ومنافسة كبيرة في المستقبل العاجل، إن لم تكن قد بدأت فعلاً، خاصة إذا علمنا الآن، على سبيل المثال، أن ربع مهندسي العالم (٢٥ بالمئة) هم هنود، وأن من بين كل ثلاثة علماء أمريكيين يوجد واحد غير أمريكي. إن القيادة الأمريكية للعالم قامت في الأساس على التفوق العلمي والتكنولوجي الأمريكي مقارنة ببقية الدول (خاصة في مجال التكنولوجيا الدقيقة (Cutting-Edge Technology))، إلا أن المتابع الجيد لأحدث الإصدارات العلمية المتخصصة سيلاحظ مدى التقدم الذي حقّقه ببقية القوى الكبرى الأخرى، وكم باتت تهدد هيمنة أمريكا العلمية.

● **تحديات العولمة:** لعل من أهم الصعوبات التي ستواجهها القيادة الأمريكية للعالم في

المستقبل القريب هو حجم التحديات التي ستواجهها العولمة. فبفضل هذه العملية المركّبة من الاعتماد المتبادل والتواصل الكوني، أصبحت القوة موزّعة (Power Diffusion) بصورة كبيرة بين عدد كبير من الأطراف والفاعلين (من الأطراف الرسميين إلى غير الرسميين)، وهو ما يعني أن أعداد المنافسين والمناوئين للقيادة والسيطرة الأمريكية في العالم سوف يتزايدون، وستكون هناك أعباء وعمل أكبر، وعوائد أقل، وقدرة جبارة على الابتكار والتجديد. ومن جانب آخر، فقد أوجدت هذه العملية (العولمة) ما يسمّى بظاهرة «انتقال القوة» (Power Shifting)، التي تعني أنه بسبب عجز النظام الدولي، الذي أوجدته ودشّنته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، على مواكبة التطورات والتغيّرات الجارية في بيئة العالم المعاصر، انتقلت مراكز القوة الدولية من منطقة الأطلسي التقليدية (أوروبا وأمريكا الشمالية) إلى منطقة الباسيفي (اليابان والصين وكوريا وأستراليا والولايات المتحدة)، وهي المنطقة الفتية الصاعدة التي توضح أغلبية الإحصاءات والدراسات والتوقعات عدم قدرة الولايات المتحدة على مجاراتها اقتصادياً، وبالتالي، فمن المتوقع أن تكون قيادة العالم في أيدي إحدى هذه القوى الصاعدة. إن العولمة التي كانت بمثابة «نعمة» على أمريكا والغرب طوال القرن العشرين، قد تصبح بفعل تطورها وتوسعها الذاتي «نعمة» عليها في القرن الحادي والعشرين.

في كتابهما الأخير الناقد والقارع لحجج ناكري التراجع الأمريكي من قيادة العالم، يقرر كلّ من توماس فريدمان ومايكل ماندلبوم أن استمرار ادّعاء البعض باستثنائية أمريكا - أي أمريكا غنية وقوية ودينامية بشكل استثنائي - لن يجعلها كذلك، فالاستثنائية ليست امتيازاً يمنح ويدوم إلى الأبد، وإنما هي شيء يجب كسبه والدفاع عنه بشدة. وعلى ذلك، فإن على الولايات المتحدة الأمريكية - وخبرائها - إن هم أرادوا إطالة عمر قيادة وهيمنة بلادهم على العالم، أن يعوا جيداً دروس التاريخ، خاصة القائلة إن لا شيء يدوم إلى الأبد، فالإمبروطوريات الرومانية والإسلامية دامت أكثر من تسعة قرون، لكنها في نهاية الأمر تحللت وانهارت، وتبوّأ غيرها سدّة القيادة. لكن، إن جلّ ما يمكن أن يفعلوه لإيقاف هذا التراجع، هو عدم الإنكار والمكابرة، والتعامل معه وكأنه شيء طبيعي... والأهم... أن يكون مقبولاً، ولا يعني ذلك أن الولايات المتحدة في المستقبل ستكون «قوة مهملة» (Default Power)، ولكنها مطالبة بأن تتعايش مع التحول الجديد في توازن القوى العالمي، فتلك من طبائع الأمور، وهذه هي مأساة القوى الكبرى، على حدّ قول ميرشايمر؛ صراع أبدي من أجل القوة والهيمنة □